مبادئ التسمية في اللغة العربية

د. فرح بن أحمد المالكي[١]

قدم للنشر: ١٤٤٦/٦/١٤هـ قبل للنشر: ١٤٤٦/٩/١٠هـ

DOI:10.63259/1765-010-002-006

المستخلص: يهدف البحث إلى استكشاف المبادئ العامة الحاكمة لعلمية التسمية في العربية، متجاوزًا المناقشة الفرعية والخلافية المتعلقة بمسائل التسمية منعزلة، وذلك من خلال النظر في التغييرات الممارسة على الألفاظ المتنوعة عند التسمية بها، وفق منهج وصفي تحليلي، بغية تأطير تلك التغييرات التي تؤثر في التعامل مع اللفظ المسمى به.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تضبط عملية التسمية في اللغة العربية، وتوصلت إلى أنّ عملية التسمية في العربية يحكمها مبدآن رئيسيان –يندرج تحتهما مجموعة من المبادئ الفرعية– هما: "مراعاة الأصل" و"مراعاة الاسمية"، كما كشفت الدراسة عن ذلك الأثر الذي يتركه مبدأ مراعاة الأصل للفظة المسمى بها، سواء على صعيد الحكاية أو الإعراب، أو التغيير المحتمل في اللفظة، في مقابل ما كشفته الدراسة من أثر لمبدأ مراعاة الاسميّة/ التسمية، سواء على صعيد التغييرات الخاصة بباب الاسميّة/التسمية بوجه عام، أو التغييرات المخصصة لبعض الألفاظ. وقد أظهر البحث أن هذه المبادئ ليست مجرد قواعد نظرية تحليلية، بل هي نتاج ممارسة لغوية دقيقة تهدف إلى الحفاظ على اتساق اللغة وبنيتها.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الاسمية، مراعاة الأصل، مراعاة الاسمية، التسمية، التوليد.

(١) أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الجوف

البريد الشبكي: faalmalky@ju.edu.sa

Principles of Naming in the Arabic Language

Dr. Mumen Sabri Ghannam[1]

Received: 2024/12/15 Accepted: 2025/03/10

DOI:10.63259/1765-010-002-006

Abstract: This research aims to explore the general principles governing the process of naming in Arabic, moving beyond subsidiary and controversial discussions related to isolated naming issues. This is achieved by examining the modifications applied to various words when used as names, following a descriptive-analytical approach, with the goal of framing these changes that influence handling the word used as a name.

The study revealed a set of governing principles that regulate the naming process in the Arabic language. It concluded that naming in Arabic is guided by two main principles—each encompassing a number of sub-principles—namely: "observance of the original form" and "observance of nominality". The study further uncovered the impact of the principle of observing the original form of the word used as a name, whether in terms of narrative usage, grammatical inflection, or potential modifications to the word. In contrast, it also highlighted the effects of the principle of observing nominality/naming, whether in terms of general changes associated with the nominal system or specific alterations to certain words. The research demonstrated that these principles are not merely theoretical or analytical rules; rather, they are the result of a precise linguistic practice aimed at preserving the coherence and structure of the language.

Keywords: Principles of nominality, Observing original form, Observing nominality, Naming, Word generation.

(1) Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic, College of Arts, Jouf University
Email: faalmalky@ju.edu.sa

المقدمة

تُعَدُّ التسمية في اللغة العربية مجالًا ثريًا يتجاوز مجرد اختيار تسمية الأشياء أو الأشخاص، فهي عملية لغوية دقيقة تتداخل فيها القواعد الصرفية والتركيبية، فعندما يُنقل لفظ من وظيفته الأصلية إلى باب الاسمية/التسمية فإنه يخضع لمجموعة من الإجراءات والتغييرات التي تهدف إلى تحقيق الانسجام مع الخصائص التكوينية للأسماء في اللغة العربية، فنحن أمام ممارسة لغوية تحافظ على هوية اللفظ الأصلية وفي الوقت نفسه تُكيّفه ليناسب السياق الجديد.

وقد حرص النحاة في دراستهم على افتراض كل ما يمكن التسمية به، وعالجوا الأنواع التي من الممكن أن يسمى بها، وبينوا إجراءات تحويلها لباب التسمية، ويأتي هذا البحث لينظر في تلك الممارسات، ويؤطرها وفق مبادئ عامة حاكمة لهذا الباب، فجاء البحث بعنوان (مبادئ التسمية في اللغة العربية).

مشكلة البحث:

تتبدَّى إشكاليةُ البحثِ في سَبْرِ مبادئِ التسميةِ في العربيةِ، من خلالِ تأطيرِ التغييراتِ التي تؤثِّرُ في التعاملِ مع اللفظِ المسمى به، بغيةَ تحقيقِ الانسجامِ مع الخصائصِ التكوينيةِ للأسماءِ في العربيةِ، بهدف وضع إطار علمي واضح حاكم لتلك المبادئ بحيث يمكن عدها مرجعًا محكَّمًا في التوليد اللغوي الآلي والبشري لمسميات الأشياء.

ومن هذه الإشكاليةِ ينبثِق السؤال التالي:

– ما المبادئُ والقواعدُ الأساسيةُ التي تحكمُ التعاملَ مع الألفاظِ المراد التسمية بها؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

– كيف تؤثِّرُ اعتباراتُ الأصلِ على الأحكامِ النحويةِ والصرفيةِ للفظِ بعد التسميةِ؟

– ما الدورُ الذي يؤديه مراعاة بابِ الاسميةِ في تكييفِ اللفظِ ليناسبَ السياقَ الجديدَ؟

– ما التغييراتُ والإجراءاتُ التي تُجرى على اللفظِ لتحقيقِ الانسجامِ مع الخصائصِ التكوينيةِ للأسماءِ في العربيةِ؟

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في سعيه لرسم الأطر العامة الحاكمة للتسمية، لتسهم في التعامل مع أي لفظ أُرِيد التسمية به، ويَبرُز دور هذه المبادئ بوصفها وسيلة لنمو اللغة وتطورها. من خلال جمع التغييرات وتحليلها، معززا بذلك القدرة على تطوير التوليد الآلي والبشري للغة العربية، مما يدعم جهود معالجة اللغة الطبيعية وتعليمها، ويسهم في إبراز حيوية اللغة العربية وإمكاناتها التعبيرية.

أهداف البحث:

يهدفُ البحثُ إلى تقديمِ فهمٍ أعمقَ لعمليةِ التسميةِ في العربيةِ، والكشفِ عن التوازنِ المطلوبِ بينَ الحفاظِ على هويةِ اللفظِ الأصليةِ وتكييفِه ليناسبَ القواعدَ النحويةَ والصرفيةَ الخاصةَ بالأسماءِ؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ البحث لم يسع إلى تناول الأحكام النحوية التفصيلية الخاصة ببعض الألفاظ التي نص العلماء على احتمال التسمية بها، وإنما سعى إلى الإفادة من تلك الممارسات في إطار تقديم مبادئ عامة حاكمة ومطردة في كل الأنواع التي تسمى بها. ويمكن إجمال الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في الآتي:

١/ تأطير الممارسات اللغوية التي تجرى على الأنواع المختلفة من الألفاظ عند التسمية بها، وذلك من خلال جمع التغييرات اللغوية وتحليلها، وتصنيفها وفق إطار منهجي.

٢/ دراسة تأثير مراعاة الأصل وباب الاسمية على الأنواع المختلفة من الألفاظ المسمى بها، وتحليلها ووضعها وفق مبادئ تعد حاكمة في التعامل مع اللفظ المسمى به.

٣/ تقديم مجموعة من المبادئ العامة الحاكمة لعملية التسمية تراعي تحقيقِ الانسجامِ مع الخصائصِ التكوينيةِ للأسماءِ في العربيةِ، ولتكون معينة في التعامل مع أي لفظ يراد التسمية به، ولتكون -أيضا- معينة للمعالجة الحاسوبية والتوليدية للغة العربية.

الدراسات السابقة:

لم تقف الدراسة على ما يمكن عده عناية خاصة بالمبادئ العامة التي تؤطر ممارسات التسمية في اللغة العربية، إنما هناك دراسات تناولت مسائل خاصة في هذا الباب، وهي:

– أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها: لـ أ.د. سليمان العايد، دار الطباعة والنشر الإسلامية،١٩٩١م، وهي دراسة حول تأثير التسمية على بنية الكلمة ووضعها الإعرابي في اللغة العربية. ويركز على ذكر التغييرات التي تكون في الكلمة بعد التسمية، سواء على مستوى البنية أو الإعراب، ويعرض أمثلة من اللغة العربية لدراسة هذه الظواهر اللغوية، ويتناول الخلافات الواردة والآراء المتعددة في المسائل التي عرض لها.

– الأسماء الأعلام في العربية وخصائصها: دراسة وصفية دلالية: لـ أ.د. يوسف محمود فجال، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع١٢٢ مج٣١، ٢٠١٣. وهو بحث دلالي، سعى فيه الباحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات، هي: ما الاسم وما التسمية وما المسمى؟ وما الفرق بينهما؟ ما دلالة الأسماء على مسمياتها؟ وما مصادر الأسماء عند العرب؟ وما دوافع التسمية؟ وما أقسام الأسماء؟، وتناول مصادر الأسماء العربية بأنواعها، ودوافع التسمية عند العرب، وأقسام الأسماء، وفي الجزء الأخير من بحثه أشار إلى ما تكلم عنه النحاة من افتراضات التسمية بالأنواع المختلفة من الكلام.

وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: إشارته إلى مصادر التسمية في اللغة العربية وتنوعها بين منقولة ومرتجلة، وأن كثيرًا منها منقول من غيرها. وأنّ دوافع التسمية تتأثر بأمور عدة: دينية، وبيئية، وسياسية.

– التسمية بما اقترنت به لواحق الاسم دراسة صرفية نحوية، لـ د. يوسف محمود فجال، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج٦، ع٢، ٢٠١٣.

هدف في الباحث إلى استعراض آراء النحاة لهذا النوع من التسمية (التسمية بما لحقته لواحق الاسم، نحو التسمية بالمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والتسمية بما آخره ألف ونون، وبما ختم بلواحق التأنيث)، وبيان دلالتها، وأحكامها النحوية من إعراب وبناء، وصرفية، كالتثنية والجمع والتصغير والنسب. وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: "أن كثيرًا من أحكام النحاة كانت واضحة في تغاير الحكم بين الأسماء المتصلة

باللواحق والعلم المسمى به، فتارة ينظر إلى أصل العلم فيفرق بين الاسم قبل التسمية وبعدها، وتارة ينظر إلى ما آل إليه فلا يفرق". وكذلك تفاوت أحكام النحاة بين التسمية بالعلم قديما وما آل إليه الاستعمال في العصر الحديث، كما في استعمال (البحرين).

– التسمية في كتاب سيبويه دراسة نحوية: ماجستير، إعداد سعيد عبد الخالق الغامدي، إشراف: د مُحَمَّد عبدالحي عمار، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠١٤م. دراسة تهدف إلى جمع مسائل التسمية في كتاب سيبويه، وتصنيفها، وعرض آراء النحاة في المسائل وأدلتهم ومناقشاتهم، وتصنيفها وفق تقسيم المتأخرين لأبواب النحو.

– أثر التسمية في همزة الوصل: لـ أ. د. عبدالرزاق الصاعدي، مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٢٠، ع٤، ١٤٣٩هـ، بحث يهدف إلى استعراض آراء النحاة ومناقشاتهم في حكم الهمزة فيما سمي به من أسماء أو أفعال أو حروف أو جمل فيها همزة وصل قبل التسمية، في سعيٍ من الباحث إلى مناقشة آراء بعض المتأخرين القائلين بقطع الهمزة في الاسم بعد التسمية بمثل هذه الألفاظ، وكان من أهم ما توصل إليه أن رأي المحدثين القائلين بقطع همزة الوصل في هذه المسألة مبني على وَهْمٍ بدأ من لدن الصبان والخضري، وأن هذا القول مناف لما قرره علماء النحو منذ سيبويه.

– التسمية وأثرها في توجيه الحكم النحوي والصرفي: لأحمد سعد عبدالحميد، حولية كلية اللغة العربية بإيتاى البارود، ع٣٢، مج٤، ٢٠١٩م، بحث يهدف إلى جمع ما ورد في كتب النحويين من مسائل تشير إلى أثر التسمية وتبين ما يترتب عليها من أثر نحوي وصرفي، وقد اجتهد الباحث في جمع هذه المسائل، ودراسة الأثر النحوي والصرفي للتسمية، وجاء في ثلاثة مباحث، هي: أثر التسمية في الإعراب والبناء، وأثر التسمية في بنية الكلمة، والتسمية وبقاء الحكم.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها: أنّ أكثر الصور التي ناقشها النحاة في التسمية كانت فرضيات وتقسيمات عقلية. وأنّ للتسمية أثر في اللفظة المسمى به، سواء من حيث

الإعراب أو تغيير علامة إعرابه، أو في تعدد أوجه الإعراب، وأثرًا في بنية الكلمة كـ تغيير بنية اللفظ المسمى به ليكون على مثال الأسماء، ورد بعض الحروف المحذوفة، وأنّ بعض الأنواع لا يتغير حاله، بل يبقى كما كان قبل التسمية، ولكل نوع ما يختص به من أحكام.

التعليق على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة ركزت في مجملها على أثر التسمية على الألفاظ المسمى بها بعد التسمية، سواء كان على المستوى الصرفي أو النحوي أو الدلالي، وهي تسير في مجملها لتناقش المسائل الجزئية وما قد يطرأ على كل مسألة من تغييرات، أما هذه الدراسة فتسعى إلى الانتقال من المعالجة الجزئية إلى التأطير العام، بدلًا من التركيز على الظواهر المعزولة، إذ تقدم إطارًا عامًا شاملًا لمبادئ التسمية، مما يساعد في تصنيف الأحكام المتفرقة وتنظيمها، وفق مبادئ عامة حاكمة لعملية التسمية، وهي قواعد عامة قابلة للتعميم يمكن تطبيقها على أي حالة جديدة، وتفتح الطريق نحو وضع قواعد أتمتة اللغة والتوليد الآلي لمسألة التسمية.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي بشكل رئيس، حيث جمعت التغييرات والملاحظات التي تؤثر في التعامل مع الألفاظ بعد التسمية بها من المصادر النحوية والصرفية الموثوقة. كما يستعين بالمنهج الوصفي التحليلي في وصف الممارسات وتحليلها، ثم تصنيفها وفق معطيات البحث، بما يخدم أهدافه ويصف مستقرآته بدقة.

المبحث الأول

مبدأ مراعاة الأصل

يقصد بهذا المبدأ مراعاة بعض خصائص اللفظة قبل التسمية بها، فينظر إلى اللفظة من حيث نوعها، وتركيبها، وأصلها إلى غير ذلك من الأمور التي تؤثر في التعامل مع اللفظة المسمى بها، فتعطى بناء عليها بعض الأحكام، وتمنع أخرى، وتبقى لها – باعتبار أصلها – بعض الأحكام، وتؤثر تلك الخصائص في الأحكام التي تلبس للفظ بعد التسمية، سواء من حيث الحكاية أو الإعراب، أو من حيث الأحكام النحوية، أو الخصائص البنائية للأسماء.

ويندرج تحت هذا المبدأ مبادئ فرعية تدور حول الوضع الذي كانت عليه اللفظة قبل التسمية نشير إليها وفق الآتي:

١) وجود عامل في أصل اللفظ قبل التسمية به مانعٌ له من الإعراب، موجب للحكاية:

يقصد بذلك أنّ للأصل الذي كانت عليه اللفظة أثرًا حتى بعد نقله إلى باب التسمية، فمثلا، عند التسمية بنحو (ضرب زيدٌ) نراعي أنّ الأصل في هذا كونه فعلًا وفاعلًا، أي مسندًا ومسندًا إليه، والفعل قد عمل في الفاعل الرفع، ولذا عند التسمية به يكون حكمه أنّه يحكى ولا يعرب، وذلك لئلا يترتب عليه توارد عاملين على لفظ واحد، العامل الأول هو الفعل قبل التسمية به، والآخر هو العامل الداخل على اللفظ ككلٍ بعد التسمية، هذا أمر مأخوذ من ممارسة العرب أنفسهم، إذ سموا بـ (برق نحره) و(شاب قرناها) وغير ذلك.

ومثل ذلك أيضا أن يسمى بنحو (قائمٌ أبوه) و(ضاربٌ زيدًا) فمثل هذا يعرب، فتسلط العوامل على الجزء الأول من اللفظ، قياسا على المركب الإضافي نحو (عبدالله)، فيقال: (جاء ضاربٌ زيدًا)، و(ضربت ضاربًا زيدا)، و(نظرت إلى ضاربٍ زيدًا)، والفرق بين هذا والسابق، أنّ النوع السابق نقل معه العامل إلى باب التسمية، أما هنا فليس كذلك، ولذا نظر

بعضهم[١] الأصل في التسمية بنحو (ضربت) وهو وإن كان متضمنا للإسناد إلا أنّه لا يظهر عليه العمل في الأصل، لأن الضمائر من المبنيات، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ولذا إذا ما سمي بما تضمنته معمولًا أُعْرِب، لأنه هنا لا جمع بين عاملين على معمول واحد في اللفظ، وإن كان الجمع حاصلًا بمراعاة المحلّ.

٢) منع اللفظ المسمى به بعض الأحكام –صرفية أو نحوية– مراعاة لأصله:

قد يكون لمراعاة الأصل الذي نقلت منه اللفظة أثر في سلبها بعضَ الأحكام المتعلقة بباب الاسمية، كالإضافة، والتصغير، والتثنية، والجمع، والترخيم، فمثلا عند التسمية بنحو (تأبّط شرًا) أو (ضرب زيدٌ) أو (ضاربٌ زيدًا) أو (من زيد) أو (يا زيد) أو (إنّما) فإنّ هذه الألفاظ تمنع من الإضافة والتصغير والتثنية والجمع والترخيم، وذلك أنّها –بمراعاة الأصل– إما جملة أو شبه جملة، وهما مما لا يصح فيهما ذلك[٢]، فلذا أثر مراعاة أصلها في سلبها هذه الخصائص في باب التسمية.

ومن ذلك –أيضا– التسمية بـ(الأُلى) و (الذي) و(التي) و(اللائي) و(اللاتي)، فبعضهم يرى أنّ (أل) ليست للتعريف، وبعضهم يرى أنها للتعريف[٣] وبناء عليه تختلف المعالجة[٤]، فعلى الرأي القائل بأنها ليست للتعريف تبقى (أل) فيهن ولا تحذف لأجل التسمية، فيقال

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، (المملكة العربية السعودية، دار كنوز إشبيليا، ١٤٤٠هـ)، ١٥: ١٧٠، وأبو حيان، الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: مُحَمَّد رجب عثمان، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ٢: ٨٩٣. وجلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبدالحميد هنداوي (مصر، المكتبة التوفيقية)، ٣/ ٢٧٠.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥/ ١٧٤.

(٣) انظر: عبدالرحمن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط:١، (بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)، ٢: ٥٥١، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ٢: ٩٠٥، ١٠٠٢، **مُحَمَّد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب**، تح: مُحَمَّد نور، ومُحَمَّد الزفزاف، ومُحَمَّد محي الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ٢: ١٠٢٥.

(٤) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ٢٠٠.

(جاء الذْ) و(رأيت الذيًا) و(مررت بالذيٍ)، وتقول على الرأي الآخر: (جاء لذٍ) و(رأيت لذيًا) و(مررت بلذٍ).

٣) التعامل الإعرابي بمراعاة الأصل:

بعض الألفاظ عندما يسمى بها تعرب بعد التسمية كما كانت تعرب قبل التسمية، وهذا ينطبق على التسمية بالمثنى[١] والمجموع على حده، فمثلا عند تسمية رجل بـ (خالدان) فإنّ هذا اللفظ يعامل بعد التسمية –من حيث الإعراب– بما كان يعامل به قبل التسمية، فيعرب إعراب المثنى، ويبقى هذا حاله بعد التسمية به وإن كان هنا لمفردٍ، فيقال (جاء خالدان)، و(رأيت خالدين) و(مررت بخالدين) وكذلك المجموع على حدِّه[٢]، فتقول في مفرد سميته بـ(خالدون): (جاء خالدون) و(رأيت خالدين) و(مررت بخالدين)، ولعل ما سهل هذه المراعاة أن اللفظ المنقول هو اسم في الأصل، ولم يخرج عن باب الاسمية، بخلاف التسمية بنحو (ضرب زيد) فهو نقل لما فيه فعل إلى باب التسمية.

ومن ذلك أيضًا التسمية بـ(هندات) فمن الأوجه الجائزة حال التسمية بها[٣] أن تقول –في تسمية المذكر– (قام هنداتٌ)، و(رأيت هنداتٍ) و(مررت بهنداتٍ)، فيلاحظ أنّ اللفظ في باب التسمية في حالة النصب بقيت علامة النصب هي الكسرة، لأنّه في الأصل جمع مؤنث سالم، وهو هنا –في باب التسمية– احتفظ بهذه الخاصية، ولم يمنع من الصرف لأنّ العلتين المانعتين للصرف لم تقوما معا، وكذلك الأمر في الوجه الجائز الآخر، وهو أن تقول (قام هنداتُ)، و(رأيت هنداتِ)، و(مررت بهنداتِ)، بضم التاء وكسرها في حالتي النصب والجر بغير تنوين، فاعتبار الأصل – أن اللفظة جمع مؤنث سالم– هنا رُوعيَ في بقاء بعض أحكامه

(١) انظر: عمرو بن عثمان سيبويه، **الكتاب**، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٣: ٢٣٢، والحسن السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١ (لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٤: ١٤٢، أبو حيان، التذييل، ١٥: ١٧٥.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**،٣: ٣٩٢، أبو العباس المبرد، **المقتضب**، تح: مُحَمَّد عبدالخالق عظيمة، (بيروت، عالم الكتب، ١٩٧٨م)،٢: ٢٩٢، أبو حيان، التذييل، ١٥: ١٧٦.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**،٣: ٢٣٣، السيرافي، **شرح الكتاب**،٤: ٣، أبو حيان، التذييل، ١٥: ١٧٨.

الأصلية أي النصب بالكسرة. فهذه التاء -في هندات- باقية على أصلها وحكمها، فهي «لا تقلب هاءً في الوقف كما كانت لا تقلب قبل التسمية؛ ولو كانت محكوما لها بحكم فاطمة لَقُلِبَتْ هاءً في الوقف كما في فاطمة. وإذا ثَبَتَ أنها محكوم لها بحكم تاء الجمع وجب أن تكون مكسورة نصبًا وخفضا كما أن تاء الجمع كذلك»[(١)]، فالتاء هنا علامة جمع وليست تاء التأنيث الخاصة بالأسماء المفردة المانعة للصرف.

٤) أصل الحرف في بعض الألفاظ المسمى بها:

أشيرُ هنا إلى فكرة ترتبط بمبدأ (التثليث) الآتي ذكره، إذ سنعلم أنّه عند التسمية بما كان على حرفين ثانيه لينٌ فإنّه يضعّفُ بزيادة حرف من جنس حرف اللين، وسنعلم أنّ السبب في ذلك أنّه ليس في كلام العرب اسم على حرفين آخره حرف لين قبله مفتوح، ولكن ماذا عن لفظة (فو) هل تعامل المعاملة نفسها؟ من هنا يتأتَّى هذا المبدأ، ومفاده أنّه يراعى أصل الحرف إن كان معلوما من كلام العرب عند التسمية به، ولذا قال الخليل فيما نقله عنه سيبويه: «وسألته عن رجل اسمه: (فو)، فقال: العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه قالوا: (فمٌ)، فأبدلوا الميم مكان الواو»[(٢)]، فهنا أثر بمراعاة الأصل الذي كانت عليه اللفظة.

ومن ذلك -أيضا- التسمية بـ(ذي مال)[(٣)]، فإنّك ترد الياء إلى أصلها في حال الرفع، فتقول (جاء ذو مال)، وفي حالتي النصب والجر تقول (ذي مال)، فهنا نظرنا إلى أصل الحرف قبل نقله إلى باب التسمية، ولم يغب ذلك الأصل.

٥) مراعاة الشذوذ في الأصل:

الأصل في التسمية بالألفاظ هو اتباع القواعد الصرفية العامة مثل التصغير والتثنية والجمع. ولكن عندما يكون اللفظ شاذًا في أصله واستعملته العرب بطريقة غير قياسية، فإنه لا يخضع

(١) أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٩.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦٤.

(٣) انظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٤٩.

لهذه القواعد؛ السبب في ذلك أن العرب عندما استعملت اللفظ بهذه الصورة الشاذة، كانت تهدف إلى الخروج عن القاعدة، وبالتالي يبقى هذا اللفظ على حاله دون أي تغيير في التصريف.

من ذلك التسمية بـ(أَلْبُب) من قول الراجز: قَدْ عَلِمتْ ذاكَ بناتُ أَلْبُبِه[1]؛ فإنّ قوله: (ألبب) يبقى على حاله –عند التسمية به– ولا يُجرى عليه أي تعديل أو تغيير صرفي، لأن الشذوذ في الاستعمال كان مقصودًا، قال سيبويه: «تركته على حاله، لأن هذا اسم، جاء على الأصل...وربَّما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك»[2].

ولكن لو تغيّر هذا الأصل إلى لفظ آخر كأن نصغّره فإنه يخضع لأحكام التصريف المعتادة، وهو ما أشار إليه أبو حيان حين قال: «فلو تغير عنه كأن تُصَغِّرَه لأدغمت، فقلت: (أُلَيْبٌّ)»[3]؛ وهذا يعني أن اللفظ عندما يتغير عن موضع شذوذه الأصلي، فإنه يطبق عليه القواعد الصرفية العامة من حيث الإعلال والقلب.

وعليه، تجب مراعاة الشذوذ المقصود في بعض الألفاظ التي نطق بها العرب شذوذًا، وعند التسمية بلفظ شاذ لا يُجرى عليه أي تعديل صرفي، ما لم يكن ذلك الشذوذ قد غيّر في لفظ آخر.

يؤخذ من هذا أنّ استعمال العربي في التسمية يقدم على القياس، ولا يرجع للقياس إلا فيما لم تلفظ به العرب، ولذا قال الخليل فيما نقله سيبويه في التسمية بـ(فو): «فإذا سميتَّه بهذا فشبهه بالأسماء كما شبهت العرب. ولو لم يكونوا قالوا: (فمٌ) لقلت: (فوهٌ) لأنَّه من الهاء قالوا: أفواهٌ كما قالوا سوط وأسواط»[4]، فالقياس أن تقول: (فوه) ولكن لما كانت العرب قد نقطت بـ(فم) اقتصر عليه، فلم يمل للقياس.

(١) من شواهد سيبويه، انظر: سيبويه، **الكتاب**،٢: ٤٠٣.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٢٠.

(٣) أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٩١.

(٤) سيبويه، **الكتاب**،٣: ٢٦٤.

في حين أن نحو (ذو) عند التسمية به تمارس فيه أحكام القياس فيقال (ذَوَا) على رأي سيبويه[١]، لأن أصلها الياء ثم قلبت ألفا، فهي (فَعَ)، و(ذوّ) على رأي الخليل فهي (فَعْل) على رأيه، فيقال على رأي سيبويه: «جاء ذوا، ورأيت ذوا، ومررت بذوا»، ويقال على رأي الخليل: «قَامَ ذُوٌّ وَرَأَيْت ذَوًّا ومررت بذوٍّ».

٦) مراعاة أصل اللفظة المسمى بها من حيث كونها لغة من لغات العرب:

يقصد بهذا المبدأ أننا نراعي ما إذا كانت اللفظة المسمى بها لغة من لغات العرب، إذ يؤثر ذلك في التعامل معها من حيث تطبيق التغييرات التصريفية أو النحوية. فأصل اللفظة اللهجي يؤثر في آلية التعامل معها بعد التسمية.

يوضح ذلك التسمية بـ(أَكْرَمَا) و(يكرمون) على لغة (أكلوني البراغيث)، فمراعاة كونهما من لغة قبيلة تعامل الضمير معاملة العلامة جعل النحاة يحكمون عليها حكما يختلف عن التسمية بهما على لغة سائر العرب الذين يعدون اللاحقة ضمير الفاعل، والفرق هنا أنه على اعتبار لغة (أكلوني البراغيث) يعامل (أَكْرَمَا) و(يكرمون) مسمّى بهما معاملة (مسلِمَيْن) و(مسلِمِيْنَ) مسمّى بهما، قال سيبويه: «وإن سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال: (أكلوني البراغيث) قلت:(هذا ضربون قد أقبل)، تلحق النون كما تلحقها في (أولى) لو سميت بها رجلاً من قوله عز وجل:(أولي أجنحةٍ). ومن قال: (هذا مسلمون) في اسم رجل قال: (هذا ضربون)، و(رأيت ضربين). وكذلك (يضربون) في هذا القول»[٢]، فالمبدأ هنا مراعاة الأصل الذي أخذت منه اللفظة من حيث القبيلة، فلذا يجوز فيها الوجهان الجائزان في التسمية بـ(مسلِمَيْن) و(مسلِمِيْنَ)[٣].

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦٢.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٠٩.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٠٩، ومحمد ابن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبدالحسين الفتلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة)، ٢: ٨٢، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٣: ٤٧١، والحسن بن أحمد الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تح: عوض القوزي، ط:١، (القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م)، ٣: ٢٩، وأبو حيان، التذييل، ١٥: ١٩٥، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**،٢: ٨٩٦، وبهاء الدين ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحق: محمد بركات، ط١ (المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، دمشق، دار الفكر، جدة، دار المدني، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٣: ٥٤.

ويدخل في هذا المبدأ التسمية بـ (الذي) و(التي)، باعتبار وجود الياء مخففة أو مشددة وعدم وجودها قبل التسمية بهما[١]، فإذا كانت الياء ثابتة قبل التسمية مخففة، فإن (الذي) و(التي) يكونان من باب المنقوص، مثل (شَجٍ)؛ فنقول: (قام لَذٍ)، و(رأيت لَذِيًا)، و(مررت بلَذٍ)، و (قام لَتٍ)، و(رأيت لَتِيًا) و(مررت بلَتٍ). وأما إذا كانت الياء مشددة فيعاملان معاملة (وَلِيّ) و(صَبِيّ)، فتقول: (قام لَذِيٌّ) و(رأيت لَذِيًّا) و(مررت بلَذِيٍّ)، و(قام لَتِيٌّ) و(رأيت لَتِيًّا) و(مررت بلَتِيٍّ).

وإذا لم تكن الياء ثابتة قبل التسمية فإنّ الإعراب يكون في (الذال والتاء)، ويصبح من باب (يدٍ) و(دمٍ)، فتقول: (قام لَذٌ) و(رأيت لَذًا) و(مررت بلَذٍ)، و(قام لَتٌ) و(رأيت لَتًا) و(مررت بلَتٍ)، وكذلك الأمر في (اللائي) و(اللاتي)، فهي من باب (قاضٍ) إن كانت الياء ثابتة قبل التسمية، ومن باب (نار) إن كانت ليست كذلك.

وكل هذه الاحتمالات آتية من مراعاة الأصل الذي أخذت منه، وهي لغات لبعض العرب، فأثرت هذه الأمور في استخدام اللفظ.

ومن ذلك –أيضا– التسمية بحرف التهجئة (الزاي)، ففيه لغتان[٢]: (زَيْ) و(زَاي)، فعلى اللغة الأولى تقول: (قام زيٌّ)، و(رأيت زيًّا) و(مررت بزيٍّ)، وعلى اللغة الثانية تقول (قام زاءٌ) و(رأيت زاءً) و(مررت بزاءٍ).

ومن ذلك –أيضا– ما ذكره سيبويه في التسمية بحرفي (أنَّ) و(ليتَ)، قال: «إن جعلته اسماً للكلمة وأنت تريد لغة من ذكَّرَ لم تصرفها، كما لم تصرف امرأة اسمها (عمرو)، وإن سميتها بلغة من أنَّث كنت بالخيار»[٣]، فمراعاة اللغة هنا أثّر في إلباسها بعض الأحكام (الصرف والمنع من الصرف).

---

(١) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ٣: ١٩، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ٢: ١٠٠٢، الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٢: ١٠٢٥، السيوطي، **همع الهوامع**، ٣: ٢٧٢.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦٦، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢: ١١٠، السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٣٤، أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ٢٠٢.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦٠. وذلك أن العلم المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث إن كان ساكن الوسط جاز فيه الصرف وعدمه، وانظر: تأويل الصرف وعدمه في السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٢٩.

٧) الاستدلال باستعمال العرب:

استعملت العرب بعض الألفاظ فأخرجتها من بابها إلى باب التسمية، وأجرت عليها من الأحكام ما رأته مناسبا لموقعها الجديد، فكان ما عمله العرب هنا منطلقًا لدراسي اللغة في تصدير أحكامهم على ما شابهها من ممارسات، كما نجد في تسميتهم بـ (تأبط شرا) و(شاب قرناها)....وغيرهما فقاس عليها النحاة، فعُدَّ ما قام به العرب أصلا يقاس عليه ما شابهه، وقد رأينا تلك الأنواع التي تحكى في مبحث سابق، ومما يأتي تحت هذا المبدأ ما نجده لدى العرب في تسميتهم بفعل الأمر، وذلك نحو تسميتهم بـ(إصمت) لموضع محدد، فهو منقول من فعل الأمل (اصمت) الهمزة فيه وصل، ولكنهم قطعوها عند التسمية بها، فقالوا (إصمت)، ولذا أصل النحاة لهذا فقالوا: «تقطع همزة الوصل إن كان ما هي فيه فِعلا»[(١)].

ومن ذلك أيضًا التسمية باسم فيه اعتلال لاعتلال فعله، فهل يذهب الاعتلال، أم يبقى؟ الحاصل أنّ مثل هذا يؤخذ من استعمال العرب، فمثلا المصدر (غياث) اعتلّ بالحمل على الفعل (غاث)، وعندما سمّت العرب بالمصدر (غياث) أبقت على هذا الاعتلال، فقالت (غِياث بن غَوث)، ومثل هذا يقال عن (هِبَة)، فاعتلَّ المصدر لاعتلال الفعل، وقد أبقت العرب على هذا الاعتلال عندما سمت به[(٢)].

لقد أبانت الدراسة في ملاحظاتها السابقة الأثر الذي يتركه مراعاة الأصل على اللفظة المسمى بها، وهو مراعاة ممارسات العرب واستعمالاتهم، مع الحفاظ على خصائص اللفظة البنائية، سواء على أصلها السابق أو المنقولة إليه. مما عكس فهما لذلك التفاعل اللغوي بين أصل اللفظة والوظائف النحوية لهذه الألفاظ.

❁❁❁

(١) مُحَمَّد بن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: مُحَمَّد كامل بركات، (القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ٣: ٥١.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٧.

المبحث الثاني

مبدأ مراعاة الاسمية

يقصد بـ(مراعاة الاسمية) اعتبارات الباب الذي نقلت إليه اللفظة وهو باب الاسمية، فلهذا الباب أبنيته الخاصة، وأحكامه النحوية والصرفية، واشتراطاته البنائية والتركيبية، فيكون لها الأثر في التعامل مع تلك اللفظة المنقولة. ويتفرَّع عن هذا المبدأ العام طائفة من المبادئ الفرعيّة، بيانها فيما يلي:

١) مبدأ التثليث:

قد يكون اللفظ المراد التسمية به أقل من ثلاثة أحرف، كالتسمية بحروف الهجاء مثلا، ومن المقرر لدى النحاة أن الاسم المعرب لا يكون على حرف واحد، كما أن الأصل في الأسماء التثليث، إذ أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن ثلاثة أحرف[١]، ولذا نظر النحاة إلى التسمية باللفظة التي تكون على حرف واحد، ورأوا أن نقلها إلى باب التسمية نقلٌ إلى بابٍ الأصل فيه التثليث، ولذا وجب مراعاة هذا الأصل. وناقشوا نقل ما يكون أقل من ثلاثة أحرف إلى باب التسمية، سواء كان صوتا، أو كلمة، سواء كان حرفا أو اسمًا أو فعلًا، وكان هذا المبدأ أكثر جلاءً ووضوحا في إشارتهم إلى التسمية بالحروف، خصوصا حروف المباني.

كيف تكون التسمية بلفظ على حرف واحد؟

فصّل النحاة في ذلك بين المتحرك والساكن، أما المتحرك فدار الخلاف في كيفية التسمية به، إذ يرى سيبويه[٢] أن يزاد فيه حرفان من جنس حركته، وينسب إلى الأخفش[٣] رد الحرف الأول من الكلمة التي أخذ منها؛ ففي التسمية بـ(الباء) من(ضربَ) نرد حرف الضاد، فيقال: هذا(ضَبٌ). ويرى المازني[٤] أن يرد الحرف الأقرب إليه؛ فيقول: (ربٌ)، أما المبرد فيَرد الحروف كلها، فيقول في التسمية بـ(الباء) من(ضَرَبَ): ضَرَبٌ.

---

(١) انظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، ١: ٤٩، سيبويه، **الكتاب**،٢: ٢٥٩، ابن السراج، **الأصول**، ٣: ٣٦، ابن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، ط:١(الكويت، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م)، ١٢١.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٢٥.

(٣) انظر: **نسبة الرأي للأخفش** في: السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٨٢.

(٤) انظر: **نسبة الرأي للمازني** في: ابن عقيل، **المساعد**، ٣: ٥٠.

أما الساكن، وذلك نحو التسمية بـ(الباء) من الفعل(اضربْ) فإنّ سيبويه يلحق همزة الوصل إذا كان في ابتداء الكلام، ويسقطها إن كان في وصل، يقول: "ولو سميت رجلًا بـ(أب) قلت: (هذا إبٌ)، وتقديره في الوصل: (هذا ابٌ) كما ترى، تريد الباء وألف الوصل من قولك: اضْرِبْ. وكذلك كل شيء مثله لا تغيّره عن حاله؛ لأنّك تقول: إب، فيبقى حرفان سوى التنوين، فإذا كان الاسم ههنا في الابتداء هكذا لم يختل عندهم أن تذهب ألفه في الوصل، وذلك أن الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف"(١)، وجاء رأي الأخفش والمبرد، والمازني في التسمية بالساكن موافقا لآرائهم في التسمية بالمتحرك، وينسب إلى الزجاج(٢) القول بقطع الألف، فيقول: (قام إبٌ)، و(هذا إبٌ)، وينسب إلى الفراء منع التسمية بالحرف الساكن(٣).

نستطيع الخروج من هذا الخلاف باتفاق نستنتجه، وهو أنّ الجميع يربط التسمية بحرف من (حروف المباني) بالأصل الذي كان فيه، فينظر إلى الأصل الأول الذي أخذت منه هذه التسمية، ففي التسمية بحروف المباني ننظر إلى الكلمة الأصل التي كان فيها الحرف، وهنا افتراضٌ بأن التسمية بحروف المباني تكون بأخذ الحرف من كلمة بعينها، كما نجد هنا التسمية بـ(الباء) من الفعل (ضَرَبَ)، ولذا فإنك عند التسمية بهذه الباء تردُ عين الكلمة، فتقول (ربٌ) أو (ضَبٌ) أو (باء) أو (ضَرَبٌ) على الخلاف المشار إليه، ولو كان حرف الباء مأخوذا من كلمة (جَلَبَ) فإنك في التسمية تقول (لبٌ) أو (جَبٌ) أو (باء) أو جَلَبٌ)، وقس عليه. وهذا لا يقال عن رأي سيبويه، إذ يزيد ما يناسب حركة الحرف، فينظر إلى الحرف مستقلا، لا أثر للحروف الأخرى، ورأيه أشمل لأنه يُؤصل لطريقة في التعامل تناسب هذه الحروف التي تؤخذ من كلمة بعينها، وتناسب -كذلك- الحروف التي لا نستطيع القول بأنها أخذت من كلمة بعينها، فالتسمية بـ (الباء) من الكلمات (ضَرَبَ) و(جلَبَ) و(سَلَبَ) تسمية واحدة هي: باءٌ، في حين

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) انظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٨٢.

(٣) انظر: أبو حيان، **الارتشاف**،٢: ٩٠٠.

تختلف التسمية بهذه الباء عند غيره من النحاة وفق الخلاف المشار إليه. وسيبويه يعد الناتج عن التسمية بحروف المباني أسماءً معتلة، لأنَّ الأكثر فيما كان من الأسماء على حرفين أنه محذوف منه حرف العلة، قياسًا على الكثير من كلام العرب(١).

هذا الخلاف بين سيبويه والنحاة من جهة وبين النحاة أنفسهم من جهة أخرى، يمكن أن نعزوه إلى مبدأ التثليث في الاسم، إذ إنَّ الهدف من هذه الزيادة في التسمية بالحرف أن يكون ثلاثيًا، وذلك أنه -كما نص سيبويه-"ليس في الدنيا اسمٌ أقلَّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً"(٢)، فهذا المبدأ هو ما دفع النحاة للزيادة في هذا الحرف، وقد اختلفت سُبلهم في الوصول إلى هذا المبدأ.

٢) الأصل في باب الاسمية الإعراب:

علمنا أنَّ من مبادئ التسمية مراعاة الأصل، فقد يؤثر الأصل الذي كانت عليه اللفظة قبل التسمية، وبالنظر إلى الأنواع السابقة كلها، يلاحظ أنها تسمية بألفاظٍ معلومة من استعمال العرب، وذلك في جميع أنواع الكلم (الاسم، والفعل، والحرف) وهي ألفاظ استعملت في بابها استعمالاً صحيحًا، لها فيه أحكام وحركات وسكنات....، ولذا فنحن في الحكم بالإعراب أو البناء -عند التسمية- ننظر إلى أصلها أو بابها الذي كانت فيه ويحكم بناء عليه. ولكن ماذا لو لم يكن لهذا اللفظ أصل سابق، أو استعمال موجود، وإنما كان تركيبًا محدثا، أو مبتدعًا؟ هل يحكم له بالإعراب أم بالحكاية؟

أما الحكاية فهي تعني وجود الأصل لهذا اللفظ أو التركيب من قبلُ، فلذا يحكى على هذا الأصل السابق، وهو هنا ليس متوافرًا، فوجب أن يعرب، فإن قيل لم يعرب وليس له أصل في الإعراب من قبل؟، قيل بأنه نقل إلى باب الأصل فيه الإعراب، ولا وجود للأصل ليحكى عليه فوجب إعرابه. وفي هذا يقول أبو حيان: «إن كان التركيب مرتجلًا، وهو مما لم تركبه العرب، نحو: (عن لو)، و(لَوْ ذا) ونحوه، أو ما نقص عن التقسيم، نحو: (قام قام)، لا يكون

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٢١-٣٢٢.

(٢) المرجع السابق، ٣: ٣٢١-٣٢٢.

على الحكاية؛ لأنَّ الحامل عليها مراعاة الأصل المتقدم، والأخذ من غاية محفوظة، ولا غاية هنا»[(١)].

٣) وجود النظير وعدمه:

قد يكون للفظ المنقول إلى باب التسمية ما يحمل عليه من أبنية الأسماء، وقد لا يكون، فإن لم يكن لها ما تحمل عليه، غيِّر فيها، إما لإيجاد ما يناسبها في باب الاسمية، وإما لتجنب ما ليس في باب الاسمية، وعليه يمكن تناول مجموعة من المبادئ بناء على هذا وفق الآتي:

(أ) الحمل على النظير:

إذا كان للفظ المسمى به ما يماثله في باب الاسمية حمل عليه: يقوم مبدأ (الحمل على المماثل في باب الاسمية) على التعامل مع اللفظ المنقول إلى باب التسمية بناءً على ما يماثله من أبنية الأسماء. ويهدف إلى الحفاظ على انسجام اللفظ الجديد مع قواعد تصريف الأسماء، وذلك بحمل اللفظ المسمى به على البناء المماثل له في باب الأسماء، مما يتيح تطبيق الأحكام الخاصة بالاسمية.

هذا الحمل يبنى على الأفعال المسمى بها كما الأسماء المسمى بها، فإذا كان للفعل المسمى به بناءٌ له وجودٌ في أبنية الأسماء حُمِلَ عليه، فلا يمنع الصرف –وهو في الأصل فعلٌ– مراعاةً لأحكام الاسم، ولذا ذكر سيبويه[(٢)] أنّ المسمى بنحو (ضُرْب) المخفف من (ضُرِبَ) لا يمنع الصرف، فيقال فيه (جاء ضُرْبٌ) و(رأيت ضُرْبًا) و(مررت بضُرْبٍ) وذلك «لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف»[(٣)].

ومما يبنى على هذا المبدأ ما كان مركبا من فعل وحرف، كالتسمية بـ(يذهبون) و(ذهبوا) على لغة (أكلوني البراغيث)، فإنّه يجري مجرى (يَبْرِينَ)[(٤)] علمًا، فـ«فتقلب الواو إلى الياء،

(١) أبو حيان، **التذييل**،١٥: ١٧٤.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٢٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٣: ٢٢٧.

(٤) يبرين: رملة، واسم لعدة أماكن منها بلدة من نواحي عزاز شمالي حلب، هي مسقط رأسي، واسمها الآن: كلجبرين.

وتزيد النون فيكون كالجمع»[١]، ويكون له الإعراب بالحروف، أو الإعراب على الحرف الأخير. وذكر الزجاج[٢] أنّ الواو لا تقلب ياء، لأن واو الجمع ليس لها ثبوت، فلذا تجري هنا مجرى (زيتون)، فتقول: (جاء ضَرَبُونٌ، ورأيتُ ضَرَبُونًا).

ومن ذلك -أيضا- في المثنى[٣] التسمية بنحو (خالدان) فإنه يجوز فيه:

١) معاملته كما كان قبل التسمية، فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، فتقول: (جاء خالدان)، و(رأيتُ خالدين)، و(مررت بخالدين).

٢) معاملته معاملة (عمران) لأنّ له هنا ما يحمل عليه من باب التسمية، فيلزم الألف، وتظهر الحركات الإعرابية على النون، ويكون ممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون؛ فتقول: (جاء خالدانُ)، و(رأيت خالدانَ)، و(مررت بخالدانَ).

وفي المجموع على حد المثنى[٤]، إذا سميت به نحو(مسلمون) جاز لك فيه:

١) أن تعربه إعرابه قبل التسمية، وهو هنا من مراعاة الأصل؛ فتقول: (جاء مسلمون)، و(رأيتُ مسلِمِيْن)، و(مررتُ بمسْلِمِين).

٢) أن تحمله على (هارون) فله -هنا- ما يحمل عليه في باب الاسمية، فيلزم الواو في جميع الحالات الإعرابية، ويعرب إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ فتقول: (جاء مسلمونُ)، و(رأيت مسلمُونَ)، و(مررت بمسلمُونَ).

٣) أن تحمله على (غلسين) فله -هنا- ما يحمل عليه في باب الاسمية، فيلزم الياء في جميع الحالات الإعرابية، ويكون الإعراب على النون، فتقول: (جاء مسلمينُ)، و(رأيت مسلمينًا)، و(مررت بمسلمينِ).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب،٣: ٢٠٩، وأبو حيان، التذييل،١٥: ١٩٥.

(٢) انظر: أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى محمود قراعة، (القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،١٩٧١م)، ٢٣، وأبو حيان، الارتشاف، ٢: ٨٩٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٢، ٣٩٣، والسيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٣، وأبو حيان، التذييل، ١٥: ١٧٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٩٣، والمبرد، المقتضب، ٢: ٢٩٢، والفارسي، التعليقة، ٣: ٢٣٢، وأبو حيان، التذييل، ١٥: ١٧٦.

ومن هذا التسمية بـ(اثنان) و(اثنتان) فقد جريا مجرى المثنى من الأسماء مسمّى بها، ولذا جاز فيهما ما جاز في التسمية باللفظ المثنى مسمّى به[١].

ومن هذا التسمية بـ (عشرون، وثلاثون، ...وبنون، وسنون) مما هو ملحق بجمع المذكر السالم[٢]، إذ يحمل على نحو (زيْدُون) مسمى به، فيجوز فيها ما يجوز فيه من أوجه.

ومن ذلك التسمية بنحو (حاميم) و(طاسين) و(ياسين) ونحوه مما يشبه أوائل السور[٣]، فإنّ له ما يحمل عليه في باب الاسمية، فهو على وزن (هابيل)[٤]، فيعامل معاملته، فيعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية وشبه العجمة، من ذلك قول الشاعر[٥]:

يُذكرني حاميم، والرمح شاجر فهلّا تلا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

ومن ذلك التسمية بما كان من الحروف على حرفين ثانيهما صحيح[٦] نحو (مُذْ) و(إنْ) و(عَنْ) و(هَلْ) و(أَمْ)، فإنّه إن سمّي به حمل على مماثله من باب الأسماء (يد) و(دم)، فتقول: (جاء أمٌ)، و(رأيت أمًا) و(مررت بأمٍ).

ومن ذلك التسمية بما كان من الحروف على أكثر من حرفين صحيحا[٧]، نحو(ليتَ) و(إنَّ) و(ثُمَّ) فإنّه يعرب إعراب الأسماء نحو(زيد)، فتقول:(جاء ليتٌ) و(رأيت ليتًا)، و(ومررت بليْتٍ).

---

(١) انظر: ابن مالك، **التسهيل**، ٢٢٥، وأبو حين، **التذييل**، ١٥: ١٧٥، وأبو حيان، **الارتشاف**، ٣: ٨٩٧، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ٨: ٤٠٩٤.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١٥: ١٨٠.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١٥: ١٨٠.

(٥) ينسب لشريح بن أبي أوفى العبسي في أبو عبيدة معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تح: مُحَمَّد فواد سزكين، ط١ (القاهرة: مكتبة الخاني، القاهرة، ١٣٨١هـ)، ٢: ١٩٣، وهو في المبرد، المقتضب، ١: ٢٣٨، والسيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٢٦، وابن جني، الخصائص، ٢: ١٨٣، بلا نسبة.

(٦) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٦٦، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٤٣، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٠.

(٧) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦٠، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٤: ٤٣.

ومن ذلك التسمية بما كان من الحروف على أكثر من حرفين معتلا بالألف[١]، نحو(إلى) و(على) فإنّه يحمل على الاسم المقصور نحو(فتى).

ومن ذلك التسمية بـ(ذَيْتَ) و(كَيْتَ) فإنّها تحمل على(بِنْت)[٢].

ومما يحمل على هذا المبدأ أنّ اللفظ المحمول على ما يماثله في باب الاسمية يعامل معاملته من حيث الإعلال[٣]، فيطبق عليه أحكامه التصريفية، وذلك نحو التسمية بالفعل المعتل آخره، نحو(يغزو) و(يرمي) و(يرنو) و(يقضي)وما شابهها، فعند التسمية بها تعامل هذه الألفاظ معاملة(قاضي)فتعل إعلاله، فتحذف الياء وينون بالكسر في الرفع والجر، وتبقى الياء في حالة النصب بلا تنوين، فيقال:(جاء يرمٍ)، و(رأيت يرميَ)، و(مررت بيَرْمٍ).

ومن ذلك حذف الياء في اللفظ المسمى به مما اشتمل عليها في حالتي الرفع والجر، وإثباتها في النصب، نحو التسمية بالفعل الأمر من(وعى)، والتسمية بالفعل المعتل اللام بالياء، نحو(يقي) و(يفي)،تقول (قام وعٍ)، و(رأيت وعِيًا)،و(مررت بوَعٍ)، و(قام يقٍ) و(قام يَفٍ)، و(رأيتُ يَقِيَ) و(رأيتُ يَفِيَ)، و(مررتُ بيقٍ) و(مررتُ بيَفٍ)[٤]، وكذلك الحال في التسمية بـ(الذي) و(التي) و(اللائي) و(اللاتي)،على مراعاة نوع (الياء) فيها –سبقت الإشارة إليها–، ومن ذلك قلب الياء المتطرفة همزة في التسمية بحرف (الزاي) في لغة من قال (زاي)، فتبدل الياء همزة فتقول:(قام زاءٌ)[٥].

فهذه الأنواع السابقة كلها طُبِّق عليها مبدأ (الحمل على المماثل في باب الإسمية)، ويظهر أن هذا المبدأ يشمل مجموعة واسعة من الألفاظ سواء كانت مثنى أو جمعًا، أو مأخوذة من الحروف أو الأفعال أو الأسماء. ويأتي هذا المبدأ ليضفي التناسب والتناغم بين ما هو في الأصل خارج عن باب الاسمية وبين الأسماء ذات الأبنية المستقرة في اللغة.

---

(١) انظر: أبو حيان، **الارتشاف**، ٢: ٩٠٤.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٩٩، **والارتشاف**، ٢: ٩٠٤.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣١٦، السيرافي، **شرح الكتاب**، ١: ٢٠٠، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٧.

(٤) انظر: سيبويه، **الكتاب**،٣: ٣١٧، أبو حيان، **التذييل**،١٥: ١٨٨.

(٥) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ٢٠٢-٢٠٣.

(ب) الحمل على الأكثر الأعم:

ويشير إلى مراعاة ما يحمل عليه اللفظ المسمى به قلة وكثرة، فقد يكون للفظ أكثر من وجه يصح أن يحمل عليه، ولكنّا هنا يجب أن نحمل على الأكثر الأعم، لا على القليل أو القليل النادر، يوضح هذا: أنّ التسمية باللفظ الذي في آخره ألف، وجاء على وزن خاص بالمؤنث حكم على هذه الألف بأنها للتأنيث، نحو(إلّا) و(إمّا) فقد جاءتا على وزن(فِعلَى) وهو من الأوزان الخاصة بالمؤنث، فإن جاء على وزن ليس خاصا بالمؤنث نحو(فَعْلَى) مثل(هلّا) كنت بالخيار، إن شئت جعلتها للتأنيث، أو لغير التأنيث، لكون الحروف مؤنثة. ولكن إن كان حملها على التأنيث في هذا الأخير يؤدي إلى القياس على باب قليل، وهناك ما هو أكثر منه، حملت على الباب الأكثر، وتوضيح هذا في الحرف (لولا)، فعند التسمية بها تكون على بناء (فَعْلَى) فلا يصح أن نقول بجواز حملها على أنها للتأنيث كما في(هلّا)لأنك إن جعلتها للتأنيث فأنت تجعلها من باب (الفيف/الفيفاء) وهو قليل في كلام العرب، في حين أنّ عدّها أصلية يجعلها من باب(قَضْقَاض)و(زِلْزِال)وهو أكثر في كلامهم[(١)].

ومما يدخل في هذا المبدأ قطع الهمزة في الفعل المسمى به، لأن الأسماء التي بها همزة وصل قلّة، فلا يقاس على القلّة، والقطع أكثر في الأسماء، فلذا تقطع همزة(انطلق) حملا على الأكثر في باب الاسمية، فتقول (جاء إنطلقُ) و(رأيت إنطلقَ) و(مررت بإنطلقَ)، يؤيد هذا "قول العرب (إصمت): اسم موضع، قطعوا فيه الهمزة لما سموا به الموضع[(٢)].

ومن ذلك-أيضا-التسمية بما فيه حرف جر على حرفين ثانيهما حرف علة، مثل(في)، فعند التسمية بنحو (في زيدٍ) فإنّه يجب فيه الحكاية، ولا يعرب إعراب المركب تركيبا إضافيا،

(١) انظر: عبدالقاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح التكملة**، ط:١، (السعودية، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٧م)، ٦٤٣/١، وأبو حيان، التذييل،١٥: ١٩٤.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥:١٨٦، وابن القطّاع الصقلي، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تح: أحمد عبدالدايم، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٩م)، ١٤١.

من مثل (من زيدٍ)، وذلك أنّه ليس في كلام العرب «ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين:(فُوك)، و(ذو مال)، فلذلك لم يُقس عليهما»[1] لقلة هذا النوع في الأسماء، فلذا تقول:(جاء في زيدٍ) و(رأيت في زيدٍ)، و(مررتُ بفي زيد) على الحكاية.

(ج) فإن لم يكن للفظة المسمى بها ما تحمل عليه في باب الاسمية:

اختلفت طريقة التعامل معه، فقد يحفظ على شكله فيحكى، وقد تجرى عليه بعض التغييرات لتجنب وجود ما ليس في كلام العرب، ولمناسبة طبيعة باب التسمية، وهذا التغيير يأخذ صورًا عدة، منها رد المحذوف، أو الرجوع للأصل وغير ذلك، وربما منع وجه من الوجوه أو حكم من الأحكام الجائزة في الأسماء لأنّه يترتب عليه وجود ما ليس في كلام العرب.

أولا: حكاية اللفظة:

عند التسمية بـ(بزيد) –وهي لفظة تتضمن حرف جر ومجروره– فإنّه يحكى ولا يعرب، فلا يقال بأنه من مثل (عبدالله)؛ وذلك أنّه لا يوجد في الأسماء اسم معرب مكون من حرف واحد، فلذا يحفظ اللفظ على الأصل الذي نقل منه؛ لأنه لا خانة له تشبهه في باب الاسمية فيحمل عليها. فإذا ما كانت التسمية بنحو (من خالد) ففيه الحكاية والإعراب، لأن من الأسماء المعربة ما هو في ظاهره على حرفين نحو(يد) فيحمل عليه فيعرب، وأما الحكاية فلأنّ مثل هذا قليل في باب المعربات من الأسماء فلذا يحكى.

ثانيا: التغيير لتجنب ما ليس في كلام العرب:

هذا المبدأ أصل كبير من أصول التسمية، إذ تخضع كثير من الألفاظ المسمى بها إلى التغيير لتجنب أن تكون في باب الاسمية على ما ليس في كلام العرب، إذ لو بقيت على ما هي عليه لترتب عليه وجود لفظ ليس على كلام العرب في باب التسمية، فلذا نلجأ إلى التغيير لنحقق تناسب اللفظ والخصائص البنائية للأسماء. ومن الأمثلة التي تبرز هذا الأصل التسمية بـ(حروف الهجاء)، سواء كانت على حرفي هجاء ثانيهما لين، أو حرف هجاء

(١) أبو حيان، **التذييل**،١٥: ١٩٢.

واحد، فإن كان على حرفي هجاء ثانيهما لين فإنّ اللين يضعف، وذلك نحو التسمية بـ(كي) و(لو)[١]، تقول:(لـوٌ)، و(لَـوًّا) و(لـوٍّ)؛ و(كـيٌّ)، (كيًّـا)، و(كـيٍّ)، فالتضعيف هنا لتجنب وجود ما ليس في كلام العرب، إذ ليس في كلامهم "اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح"[٢] فاحتجنا إلى التضعيف لتجنب ذلك، وكذلك الأمر عند التسمية بما هو على حرف واحد وليس مأخوذا من كلمة بعينها، وسبقت الإشارة إلى هذا.

ومن أمثلة هذا الأصل ما يذكر في التسمية بـ(جمع المذكر السالم، فإنّ من الأوجه الجائزة عند التسمية بنحو(خالدون)أن يلزم الياء، وتظهر العلامة الإعرابية على النون آخره، فتقول (جاء الخالدِينُ) و(رأيت الخالدِينَ) و(مررت بالخالدينِ) ففي هذا الوجه تقلب الواو ياء، لأنه لا يصح أن تقول (خالدونُ) على أنّه مفرد لأنّه ليس في الأسماء مفرد آخره واو ونون[٣]، ولما كان الأمر كذلك وجب أن يراعى ذلك، فحصل التغير.

ومما ينطبق عليه هذا المبدأ التسمية بـ(فو) فإنّه عند التسمية بها يقال (فم) بإبدال الواو ميمًا حفاظا على ألا تكون الكلمة على حرف واحد، لأنّ الواو المتطرفة عرضة لكثير من التغييرات التي تؤدي إلى حذفها[٤]، فتبدل الواو ميمًا لموافقتها لها في المخرج وذلك حفظًا على مبدأ (التثليث).

ومثل هذا التسمية باسمي الإشارة(ذَيْن) و(تَيْنِ)[٥] في حالتي النصب أو الجر، فمما يجوز فيهما–حال التسمية بهما–الإعراب، على أن تلزمهما الألف ويظهر الإعراب على النون، ويكونا مصروفين، فتقول (جاء ذانٌ) و(رأيت ذانًا)، و(ومررت بذانٍ)، وإنما وجب أن يلزما

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٦١، وأبو حيان، التذييل، ١٥: ١٨٠، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٤٨.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٦١.

(٣) انظر: ابن سيده، **المخصص**، ٥: ١٩٧، وأبو الحسن ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ط:١(لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ١١٠، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٧.

(٤) انظر: ابن سيده، **المخصص**، ١: ١٢١.

(٥) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٨٢، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٢: ٣٥٣، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٨.

الألف ولا يصح فيهما بقاء الياء-باعتبار أن التسمية كانت في حال النصب أو الجر- لأنّه ليس في كلام العرب من الأسماء المفردة ما آخره (ياء ونون) زائدتان وقبلهما حرف مفتوح، ولذا قلبت هذه الياء ألفًا لتناسب ما هو في كلام العرب.

من ذلك التسمية بالفعل المعتل بالواو، نحو(يغزو)و(يدعو)و(يرنو)، فإذا ما سمي بأي من هذه الأفعال قيل (جاء يغزٍ)، و(ضربت يَغْزِيَ)، و(مررتُ بِيَغْزٍ)، فتقلب الواو إلى ياء، لأنّه ليس في لغة العرب اسم آخره واو مضموم ما قبلها(١).

ومن ذلك التسمية باسم حروف التهجي مما آخره ألف نحو (با) و(تا) و(ثا) و(طا)...إلخ، فهذه إن كان معه عاملٌ مددته، فتقول (كتبت باءً) لأنّه ليس في كلام العرب اسم على حرفين آخرهما حرف علة(٢).

ومن المسائل الدقيقة التي تحمل على هذا الأصل امتناع القياس -في بعض الألفاظ المسمى بها- في باب الاسمية لأنّ إعماله يؤدي إلى وجود ما ليس في كلام العرب، مثال ذلك أنّه عند التسمية بالواو الساكنة من نحو (لوْ) يزاد عليها حرف من جنسها، فتكون مع ألف الوصل (اوْ)، ومع أنّ القياس كسر الهمزة لأنها إنّما ضمت لضرورة النطق -في الأصل- وهي الآن مسمى بها، ولا يكون في الأسماء همزة وصل مضمومة، فترجع إلى أصلها وهو الكسر، فتصير(اِوْ)وهنا تحركت الواو وانكسر ما قبلها فتقلب(ياءً)فتصير(ايْ)! فهذا القياس لا يؤخذ به من أوله _أعني كسر الوصل- لأنّه يؤدي إلى أمر آخر، وهو أنه إذا زالت هذه الألف -في أثناء النطق- وجب أن ترجع(الياء)إلى(الواو)؛ لزوال موجب القلب (كسر الألف) وهذا يؤدي إلى أن يكون للكلمة صورتان مختلفتان في الوصل والوقف، فهي في الوصل(اوْ)وفي الوقف(اِيْ)وليس في العربية اسم يكون في الوصل على لفظ وفي الوقف على غيره(٣).

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣١١.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ٢٠٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١٥: ١٨٣.

ثالثا: بقاء اللفظ على حاله، ومعاملته معاملة اللفظ الأعجمي:

قد لا يوجد للفظ من الأسماء ما يحمل عليه، ولا يمكن إجراء التغييرات عليه، فيبقى اللفظ على حاله، وهو هنا إما أن يعرب إن لم يكن هناك موجب للحكاية، أو أن يحكى، فإن كان مما يعرب عُومل معاملة اللفظ الأعجمي، وذلك نحو التسمية بـ(كأنَّ)[1] و(لكنَّ) فهنا لا وجود لبناء يُحمل عليه هذان اللفظان، فوجب –والحال ذلك– أن تحمل على الأسماء الأعجمية، فتجري مجراها، فتمنع من الصرف. ومن هذا التسمية بالفعل الذي لحقته نون النسوة علامة على الفاعل في لغة (أكلوني البراغيث) فيكون هنا معربا غير مصروف للعلمية وشبه العجمة، لعدمية هذا البناء في أوزان الاسم العربي[2]، فتقول عن التسمية بالفعل (ذَهَبْنَ):(قام ذَهَبْنُ)، و(رأيت ذَهَبْنَ)، و(مررت بذَهَبْنَ).

ومن هذا التسمية بـ(زيدون) فمن الأوجه الجائزة عند التسمية به أن يلزم الواو في جميع الحالات الإعرابية[3]، رفعًا ونصبًا وجرًا، فتقول–لمفرد مسمى به– (جاء زيدُونُ، ورأيتُ زيدُونَ، ومررتُ بزيدُونَ) فلا ينون، وتكون علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، وذلك لأنه جاء على بناء لا يوجد في العربية، إذ ليس في كلام العرب من أبنية المفرد ما آخره واو ونون زائدتان، فأشبه بذلك الأسماء الأعجمية، فيقال فيه ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة.

ومن ذلك أيضًا التسمية بنحو(حاميم) و(ياسين) و(طاسين) مما هو على حرفين في أوائل السور، فإنْ سمي شخص بـ(حاميم) فإنّه يمنع من الصرف للعملية وشبه العجمة، إذ ليس في أوزان العربية ما هو مثل هذا الوزن، فيعامل معاملة (قابيل) و(هابيل)[4].

---

(١) في رأي من قال بأنها بسيطة غير مركبة، إذ أن القول بأنها مركبة من (كاف التشبيه) و(أن)يوجب فيها الحكاية كما علمت، انظر: أبو حيان، **التذييل**، ٥: ١٢.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢١٠، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥/ ١٩٧، وابن عقيل، **المساعد**، ٣: ٥٤.

(٣) السيرافي، شرح **الكتاب**، ٤: ٣، أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٧.

(٤) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٠.

رابعًا: امتناع وجه من الأوجه لأنه يترتب عليه ما ليس في كلام العرب:

يشير النحاة إلى أنّ أقصى ما يصل إليه لفظ الاسم سبعة أحرف، وأنّه ليس في أبنية الأسماء المفردة ما هو أزيد من سبعة أحرف، ولذا في حال التسمية بلفظ من الألفاظ فإنه يجب ألا يترتب عليه وجود اسم على أكثر من سبعة أحرف[(١)]، ولذا امتنعت بعض الأوجه الجائزة في باب التسمية، فمثلا من الأوجه الجائزة عند التسمية بالمثنى نحو (زيدان) أن يعامل -بعد التسمية- معاملة (عمران) فيلزم الألف في جميع الحالات الإعرابية، فتقول(جاء زيدانُ)و(رأيت زيدانَ)و(مررت بزيدانَ) فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون قياسًا على(عمران)،هذا الوجه يمتنع استعماله إن كان يترتب عليه أن يُوجد لفظ على أكثر من سبعة أحرف، وذلك نحو المثنى(اشهيبابان) -مثنى اشهيباب- لو سميت به في حال التثنية وأجريته مجرى (عمران)[(٢)] ملزما إياه الألف في كل الحالات فقلت جاء(اشهيبابانُ)،و(رأيت اشهيبابانَ)و(مررت باشهيبابانَ) وهو هنا في حكم المفرد-لأنك عاملته معاملة (عمران)- وهو هنا على تسعة أحرف وليس هذا في المفرد، إذ لا يوجد اسم مفرد على تسعة أحرف، وبناء على هذا يمتنع هذا الوجه في التسمية بـ(اشهيبابان) لأنّه يترتب عليه وجود بناء ليس في الاسمية.

هذا الأمر يقال -أيضا- عن الوجه الجائز في جمع المذكر عند التسمية به من إلزامه الياء وجعل علامة الإعراب على النون كما أشير سابقًا، فهذا الوجه يمتنع إن كان سيترتب عليه وجود لفظ على أكثر من سبعة أحرف.

وبناء على هذه العلة امتنعت بعض أحكام التسمية في بعض الألفاظ التي نقلت من أصلها إلى التسمية، كالتثنية والجمع، وذلك أنّ التثنية والجمع جائزان في كل الأسماء ما لم يمنع من ذلك مانع، ومن تلك الموانع ألا يترتب عليه كون الاسم على أكثر من سبعة أحرف بالزيادة، ومثال ذلك أن يسمى شخص بـ(خليلان)ويعامل معاملة الممنوع من الصرف

(١) انظر: المبرد، **المقتضب**، ١: ٧٨، والسيرافي، شرح الكتاب، ١:٣٨٢.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٧٩.

للعلمية وزيادة الألف والنون نحو(عثمان)فإنّه والحالة هذه لا يصح تثنيته، فلا يقال(خليلانان) لما يترتب عليه من كونه على ثمانية أحرف بالزيادة.

خامسًا: التغيير لممارسة إعلالات الاسم:

ومن ذلك رد المحذوف في التسمية بالفعل المحذوف آخره[١]، وذلك نحو التسمية بـ(يسر) المأخوذ من قولك: (لم يسر)، فهنا ترد الياء المحذوفة عند التسمية بها، فيقال(يسري)ولكن تمارس عليها إعلالات الاسم، وتعامل معاملة(قاضي)، فيقال (قام يسرٍ) و(رأيتُ يسريَ)، و(مررتُ بيسرٍ)، ومثل هذا يقال عن نحو(يغز) و(يرم) و(يرن).

ومن ذلك-أيضا-اللفظة(لا) وهي عبارة عن حرفين ثانيهما لين، وقد علمنا أنّه عند التسمية به -والحالة هذه- يضعف حرف اللين، لأنه ليس في كلام العرب اسم معرب آخره لين متحرك الآخر، فلذا تزاد ألف بعد الألف فتصير(لاا)ثم تقلب هذه الألف الأخيرة همزة فرارا من التقاء الساكنين[٢]، فتصير(لاء)، فتقول (جاءني لاءٌ)، و(رأيت لاءً)، و(مررت بلاءٍ).

سادسًا: إلغاء التغيير الموجود في أصل اللفظة المنقولة للتسمية:

وذلك إما لخروجها إلى باب التسمية، وإما لزوال سبب ذلك كالتغيير:

١) خروج اللفظ من بابه إلى باب الاسمية، وإجراء تغييرات:

ولذلك قال النحويون: إذا سميت بـ(عمَّ) -وهو(عن)الداخلة على(ما)الاستفهامية- فيجوز فيه وجهان[٣]: أحدهما الحكاية، والآخر الإعراب، فتقول فيه:(قامَ عَنُ مَاءٍ)، و(رأيتُ عَنَ مَاءٍ)، و(مررتُ بِعَنِ ماء)، وتعربه إعراب المضاف والمضاف إليه، وذلك أنه لما سميت به

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣١٦، والفارسي، **التعليقة**، ٣: ١٢٨، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٧.

(٢) انظر: يعيش ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، تقديم: إميل يعقوب، ط:١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م) ٩: ١٣٠، ومُحَمَّد الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط:١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٤: ٢٨٦.

(٣) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨١.

خرج (عن) مِن حَيّز الحرفية إلى حيز الاسمية، وعادت (ما) الاستفهامية إلى أصلها، فرجعت الألف لأنَّ الموجب لحذفها دخول حرف الجر عليها؛ فلما خرجت عن كونها حرفًا رجعت الألف، ثم ضعّفتها فزدت عليها حرف لين من جنسها، فانقلبت همزة كما قدمناه قبلُ.

ومثل هذا أيضًا التسمية بما فيه همزة وصل من الأفعال، نحو (انْفَعَلَ) فعند التسمية به تقطع الهمزة، إذ أخرجت "هذا اللفظ من حيز الأفعال إلى حيز الأسماء"[(١)]، فتجرى عليها أحكام الأسماء، وما فيه همزة وصل في الأسماء قليل، فيقاس على الكثرة كما سبقت الإشارة.

يقابل هذا أن تكون همزة الوصل في اللفظة المسمى بها مأخوذة من باب الأسماء وليس الأفعال، فالوصل هنا يبقى على حاله بعد التسمية فلا تقطع، لأنها في لفظ "كانت فيه وهو اسم، ولم يخرج عن الاسمية في الحالتين، حال التسمية"[(٢)] وحال قبل التسمية، وذلك نحو التسمية بـ(انطلاق) و(انفجار)ونحوهما.

ومن هذا المبدأ ممارسة أحكام الإعلال والإبدال الخاصة بالأسماء، دون اعتلالات الفعل، وذلك فيما سميّ به من أفعال فيها إعلال، فإذا كان الفعل المسمى به قد لزم طريقة في الاعلال لا توجد في الأسماء فإنه يعامل معاملة الأسماء في الإعلال، لأنّه قد انتقل إلى محل آخر ونوع مغاير ليس فيه هذا الاعلال. ويمثل لهذا بنحو(عاور)عند التسمية به تقول (عائر) فتجري فيه الإعلالات الواردة لأجل بناء اسم الفاعل، وكذلك (قُيِلَ) فعلا لما لم يسم فاعله على اللغة التي ذكرها سيبويه[(٣)] بضمّ القاف، فإن سميت به قلت (قِيلٌ)[(٤)]، قياسا على (بِيْض)، فهذا الاعتلال خاص بالفعل، لأنّه بناء لغير الفاعل، فلما نقل إلى باب التسمية حمل على قياس الأسماء.

ومن ذلك – أيضا– التسمية بالفعل(صَيِدَ)أو(عَوِرَ)، فعند التسمية بهما يقال (صادٌ) و(عارٌ)، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفا، فأجريْتَ عليهما الأحكام التصريفية

(١) أبوحيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٦.

(٢) المرجع السابق، ١٥: ١٨٧.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣٠٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، ٣: ٣٠٩.

الخاصة بالاسم، ولم تقلبا في الأصل في الفعل لأنهما جاءتا لتدلا على الأصل، لأن أصلهما(اصيَدَّ)و(اعورَّ)[1]، فصحتا لدلالة على الأصل، ولكنهما عندما نقلتا إلى باب الاسمية أجريت عليهما أحكامه في الإعلال والقلب.

فهنا روعي ما يختص به الاسم من أحكام في الإعلال دون تلك التي كانت في الفعل قبل التسمية به.

٢) زوال سبب التغيير: ويندرج تحته:

٢-١ رد المحذوف:

يدخل تحت ردّ المحذوف عدة أمور، منها:

٢-١-١ رد المحذوف لتكون الكلمة وفق بناء الأسماء في العدد، وهو ما أشرت إليه سابقا بمبدأ التثليث.

٢-١-٢ رد المحذوف لزوال سبب الحذف، ومن ذلك:

(أ) زوال سبب الجزم، فيردُّ الحرف المحذوف من الفعل لأجل الجزم، وذلك كالتسمية بـ(يَرْمِ) و(يَغْزُ) و(يبعْ) و(يقمْ) و(يخف) من قولك (لم يرم) و(لم يغز) و(لم يبعْ) و(لم يقمْ) و(لم يَخَفْ)، فعند التسمية بهذه الأفعال -بلا أداة الجزم- يرد الحرف المحذوف، لزوال سبب الحذف وهو الجزم في باب الفعلية، قال سيبويه : «ولو سميت رجلا (لم يرد) أو (لم يخف)، لوجب عليك أن تحكيه؛ لأنَّ الحرف العامل هو فيه، ولو لم تظهر هذه الحروف لقلت: (هذا يريد) و(هذا يخاف)»[2]، فتقول لرجال سميتهم بهذه الأفعال:(قام يرمِ) و(رأيتُ يرميَ) و(مررتُ بيرمِ)،و(قام يغزِ) و(رأيتُ يَغْزِيَ)و(مررتُ بِيَغْزِ)،و(قام يبيعُ) و(رأيتُ يبيعَ) و(مررتُ بيبيعَ)، و(قام يقومُ) و(رأيتُ يقومَ) و(مررتُ بيقومَ)، و(قام يخافُ) و(رأيتُ يخافَ)، و(مررتُ بيخافَ)[3].

---

(١) انظر: إسماعيل الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبدالغفور عطار، ط:٤، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ٢: ٤٩٩-٥٠٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣١٩.

(٣) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٨.

(ب) ردُّ ما حذف لأجل للبناء، نحو فعل الأمر(قُلْ)و(بِعْ)، فتقول[١] عند التسمية بهما: (جاء قُولٌ/قِيلٌ وبِيْعٌ)، و(رأيت قُولًا/قيلًا وبِيْعًا) و(مررت بقُولٍ/قِيلٍ وبِيعٍ)، فترد المحذوف لأن أقل ما يكون عليه الاسم المعرب ثلاثة أحرف، ولأنّ موجب الحذف قد زال بتحول اللفظ إلى باب الاسمية.

(ج) رد ما حذف لأجل تصريف الفعل، قد يكون الفعل حذفت منه بعض الحروف في سبيل الأحكام التصريفية الخاصة به، من ذلك حذف الفاء واللام في الأمر من (وعى و(وقى) و(وفى)، تقول (عِ الأمر) أو (عِه) وهكذا البقية، فعند التسمية بمثل هذا ترد الحروف المحذوفة[٢]، فتقول لشخص سميته بالأمر من(وعى): (قام وعٍ)، و(رأيت وعِيًا)، و(مررت بوَعٍ)، وتجري فيه ما في مثيله من الأسماء، من حذف الياء في الرفع والجر مع التنوين، وبقائها في النصب.

(د) رد النون المحذوفة لأجل الإضافة، نحو التسمية بـ(ذَوِي)و(أُولي)[٣] فتردّ النون المحذوفة لأجل الإضافة، فيقال (جاء ذوينُ) و(رأيت ذوينَ) و(مررت بذوين).

٢-٢ حذف الحرف:

ورد من ذلك حذف همزة الوصل من الفعل المسمى به لزوال سبب المجيء بها، ويكون ذلك إما:

١) بقطعها، وعلمنا سابقا تلك المواضع التي تقطع فيها همزة الوصل، حملًا على الأكثر من باب الأسماء.

٢) حذفها وذلك في نحو التسمية بـ(ارْدُدْ)، لأنّه إنما جيء بها بسبب سكون الراء لفك الإدغام، فلما سمي بها رُدّ الإدغام، فتحركت الراء، فزال سبب وجود الوصل فزالت لزواله. ويفهم من هذا أنّه إذا ترتب على التسمية بلفظ ما زوال موجب إجراء صرفي في اللفظة قبل التسمية زال الإجراء بعد التسمية.

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٣١٩.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٨٨.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١٥: ١٩٧.

٣) زوال علة البناء: اللفظ المبني في الأصل في حال التسمية به يعرب إن كانت التسمية به مزيلة لعلة إعرابه. ففي التسمية بـ(الأُلى) و(الذي) و(التي) و(اللائي) و(اللاتي) تحذف (ال) وتعرب هذه الألفاظ، لأنّ شبهها بالحرف في افتقاره إلى متعلق –وهو موجب البناء– قد زال، فتقول (جاء لذٍ)، و(رأيت لذيًا) و(مررت بلذٍ)، فيعامل معاملة المنقوص[١].

ومن ذلك حذف هاء السكت فيما سمي وهي فيه، أشرنا سابقًا إلى التسمية بنحو (عِه) و(قِه) و(فِه)، ففي التسمية بهذه الأفعال يرد المحذوف، وتحذف هاء السكت؛ ومن ذلك – أيضا– التسمية بالفعل (ارْمِهْ)، إذ تحذف هاء السكت، وتقول[٢] (إرْمٌ/إرْمِيَ/إرمٍ) بحسب الموقع الإعرابي.

٢–٣/إدغام المفكوك:

ومن ذلك رد الإدغام في المفكوك للجزم أو الوقف[٣]، كالتسمية بالفعل (يردد) أو (يعضض) في حالة الجزم، أو (ارْدُدْ) أو(اعضض) في حالة الوقف، تقول (جاء يردُّ ويعضُّ)، و(رأيت يردَّ ويعضَّ) و(مررت بيردَّ ويعضَّ).

ختامًا، نجد أنَّ النحاة قد وضعوا مبادئ دقيقة لضبط الألفاظ عند نقلها إلى باب الاسمية، بغية توافقها مع البنية الصرفية والنحوية. بدأنا بمبدأ التثليث، الذي يؤكد ضرورة أن يكون الاسم المتمكن ثلاثيًا، مما دفع إلى إجراء التعديلات اللازمة على الألفاظ الأقل من حرفين بغية تحقيق هذا المبدأ، ثم مبدأ (الأصل في باب الأسماء الإعراب) فينظر إلى أصل اللفظة المنقولة، وبناء عليه يحكم بالإعراب أو الحكاية، وأشرنا إلى مبدأ الأصل المعلوم، وأثره في إعراب الألفاظ المتنوعة.

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٨١.

(٢) انظر: أبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٩٠.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣: ٢٢٧، ٣١٩، وأبو حيان، **التذييل**، ١٥: ١٩٠.

كما استعرضنا مبدأ وجود النظير وعدمه، فالأصل أن يحمل اللفظ على ما يماثله في باب الأسماء، إن وجد، وإلا غُيِّر ليناسب باب الأسماء، أو بقي وحكي، أو حمل على الأسماء الأعجمية.

واستعرضنا أخيرا التغييرات التي تطرأ على اللفظة المنقولة، وعلمنا مبادئ تلك التغييرات، من زوال سبب، أو مراعاة الاسمية، أو مراعاة إعلالات الأسماء...إلخ.

كل هذا جاء ليبين تلك المبادئ الحاكمة في التسمية بالألفاظ المتنوعة، بغية تحقيق اتساق اللفظة المسمى بها، وانتظامها مع باب الاسمية، مما يعكس مرونة العربيّة وقدرتها التوليدية.

❁❁❁

الخاتمة

كشفت الدراسة عن مجموعة من المبادئ الكلية الحاكمة التي تضبط عملية التسمية في اللغة العربية، وهي مبادئ تعكس عمق التفكير النحوي والصرفي لدى علماء العربية، ذلك التفكير الذي سعى إلى تنظيم هذه العملية وفق ما تقتضيه طبيعة اللغة ذاتها، منطلقا من استعمالات العرب أنفسهم، وما تتيحه اللغة نفسها من أقيسة وممارسات.

وكان من أهم ما كشفته الدراسة تلك القواعد والمبادئ الحاكمة لعملية التسمية، وهي مبادئ مستقاة من ممارسات النحاة لهذه العملية، ومدارستهم للاحتمالات والافتراضات الممكنة للأنواع المختلفة من الألفاظ، وذلك وفق ما تفرضه اللغة نفسها ووفق ما تتيحه الأقيسة المستوحاة من اللغة.

كما كشفت الدراسة عن ذلك الأثر الذي يتركه مبدأ مراعاة الأصل للفظة المسمى بها، سواء على صعيد الحكاية أو الإعراب، أو التغيير المحتمل في اللفظة، في مقابل ما كشفته الدراسة من أثر لمبدأ مراعاة الاسميّة/ التسمية، سواء على صعيد التغييرات الخاصة بباب الاسميّة/التسمية بوجه عام، أو التغييرات المخصصة لبعض الألفاظ. وقد أظهر البحث أن هذه المبادئ ليست مجرد قواعد نظرية تحليلية، بل هي نتاج ممارسة لغوية دقيقة تهدف إلى الحفاظ على اتساق اللغة وبنيتها.

كما كشفت الدراسة عن مبادئ التسمية العامة، وهي مراعاة الأصل ومراعاة الاسميّة، وما اندرج تحتهما من مبادئ فرعية حكمت عملية التسمية، إذ استطاع البحث رسم تلك الخطوط العامة للتسمية بأي لفظ كان، وفق ما قررته اللغة وأشار إليه النحاة.

كما أكّدت الدراسة مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب الألفاظ الجديدة من خلال تطبيق التغييرات المناسبة التي تضمن توافقها مع القواعد اللغوية.

كما أبرزت الدراسة أنّ هذه المبادئ جاءت في المقام الأول وفق استعمالات العرب وممارساتهم، وأن ما قام به النحاة إنّما كان لهدف ضبط هذه التغييرات واستنتاج أحكامها بما يتوافق وطبيعة اللغة العربية.

ختاما؛ يمكن القول بأنّ هذه الدراسة سلطت الضوء على جانب من دقة النظرية العربية، في تعاملها مع كل الاحتمالات الممكنة، مما يبرز قدرة العربية على خلق استعمالات جديدة، وتوليد ممارسات لغوية تؤكد قدرة العربية على استيعاب كل ما هو جديد، بل كل ما هو ممكن.

ثبت المصادر والمراجع

- الأنباري، عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط:١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- الأندلسي، مُحَمَّد بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: مُحَمَّد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الأندلسي، مُحَمَّد بن يوسف بن حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٠هـ.
- الجرجاني، عبدالقاهر، **المقتصد في شرح التكملة**، ط:١، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٧م.
- ابن جني، عثمان، **المنصف شرح كتاب التصريف**، ط:١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.
- الجوهري إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط:٤، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ١٩٨٧م.
- الرضي، مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: مُحَمَّد نور، ومُحَمَّد الزفزاف، ومُحَمَّد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٧٥م.
- الزجاج، إبراهيم بن مُحَمَّد، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تح: هدى محمود قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م.
- ابن السراج، مُحَمَّد بن السري، **الأصول في النحو**، تح: عبدالحسين الفتلي، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

- السيرافي، الحسن بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، ط:١، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الصبان، مُحَمَّد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط:١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- الصقلي، ابن القطّاع، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تح: أحمد عبدالدايم، دار الكتب والوقائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تح: مُحَمَّد فواد سزكين، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن مُحَمَّد الحضرمي الإشبيلي، **الممتع الكبير في التصريف**، ط:١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ط:١، تح: مُحَمَّد بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر_دمشق، ودار المدني-جدة، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.
- الفارسي، الحسن بن أحمد، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ط:١، تح: عوض القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة،١٩٩٠م.
- ابن مالك، مُحَمَّد بن عبدالله الطائي، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- المبرد، مُحَمَّد بين يزيد، **المقتضب**، تح: مُحَمَّد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٨م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، ط:١، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠١م.

Bibliography

- al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Abī Saʿīd. **al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn**. 1st ed. al-Maktaba al-ʿAṣriyya, 2003.
- al-Andalusī, Muḥammad bin Yūsuf bin Ḥayyān, **Irtishāf al-ḍarb min lisān al-ʿArab**, ed. Muḥammad Rajab ʿUthmān. Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1998.
- al-Tadhyīl wa al-takmīl fī sharḥ kitāb al-Tashīl, ed. Ḥasan Hindāwī. **Dār Kunūz Ishbīliyā**, Saudi Arabia, 1440 AH.
- al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. **al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Takmila**. 1st ed. Jāmiʿat al-Imām Muḥammad bin Saʿūd al-Islāmiyya, 2007.
- Ibn Jinnī, ʿUthmān. **al-Munṣif sharḥ kitāb al-Taṣrīf**. 1st ed. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm, 1954.
- al-Jawharī, Ismāʿīl bin Ḥammād. **al-Ṣiḥāḥ Tāj al-lugha wa ṣiḥāḥ al-ʿArabiyya**, 4th ed., ed. Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār. Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Beirut-Lebanon, 1987.
- al-Raḍī, Muḥammad bin al-Ḥasan al-Isṭirābādhī**. Sharḥ Shāfiya Ibn al-Ḥājib**, ed. Muḥammad Nūr, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut-Lebanon, 1975.
- al-Zajjāj, Ibrāhīm bin Muḥammad. **Mā yanṣarif wa mā lā yanṣarif**, ed. Hudā Maḥmūd Qarāʿa. al-Jumhūriyya al-ʿArabiyya al-Muttaḥida, al-Majlis al-Aʿlā li Shuʾūn al-Islāmiyya, Lajnat Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Cairo, 1971.
- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad bin al-Sarī. **al-Uṣūl fī al-naḥw**, ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī. Beirut, Lebanon: Muʾassasat al-Risāla.
- Sībawayh, ʿAmr bin ʿUthmān bin Qanbar. **al-Kitāb**, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn. Maktabat al-Khānjī, Cairo, 3rd ed., 1988.
- al-Sīrāfī, al-Ḥasan bin ʿAbd Allāh. **Sharḥ kitāb Sībawayh**, 1st ed., ed. Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ʿAlī Sayyid ʿAlī. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut-Lebanon, 2008.
- al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān bin Abī Bakr. **Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ Jamʿ al-jawāmiʿ**, ed. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. al-Maktaba al-Tawfīqiyya, Egypt.
- al-Ṣabbān, Muḥammad bin ʿAlī. **Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā sharḥ al-Ashmūnī li-ʾAlfiyyat Ibn Mālik**, 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, 1997.

- al-Ṣiqlī, Ibn al-Qaṭṭāʿ. **Abniyat al-asmāʾ wa al-afʿāl wa al-maṣādir**, ed. Aḥmad ʿAbd al-Dāyim. Dār al-Kutub wa al-Wathāʾiq al-Qawmiyya, Cairo, 1999.
- Abū ʿUbayda, Maʿmar bin al-Muthannā. **Majāz al-Qurʾān**, ed. Muḥammad Fuʾād Sazkīn, 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1381 AH.
- Ibn ʿAṣfūr, ʿAlī bin Muʾmin bin Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī. **al-Mumtiʿ al-kabīr fī al-taṣrīf,** 1st ed. Maktabat Lubnān, 1996.
- Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh bin ʿAbd al-Raḥmān al-Qurashī. **al-Musāʿid ʿalā tashīl al-fawāʾid**, 1st ed., ed. Muḥammad Barakāt. Jāmiʿat Umm al-Qurā, Dār al-Fikr (Damascus) & Dār al-Madanī (Jeddah), 1400-1405 AH.
- al-Fārisī, al-Ḥasan bin Aḥmad. **al-Taʿlīqa ʿalā kitāb Sībawayh**, 1st ed., ed. ʿAwaḍ al-Qawzī. Cairo: Maṭbaʿat al-Amāna, 1990.
- Ibn Mālik, Muḥammad bin ʿAbd Allāh al-Ṭāʾī. **Tashīl al-fawāʾid wa takmīl al-maqāṣid**, ed. Muḥammad Kāmil Barakāt. Dār al-Kitāb al-ʿArabī lil-Ṭibāʿa wa al-Nashr, Cairo, 1967.
- al-Mubarrad, Muḥammad bin Yazīd. **al-Muqtaḍab**, ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīma. ʿĀlam al-Kutub, Beirut, 1978.
- Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh bin ʿAlī. **Sharḥ al-Mufaṣṣal li-al-Zamakhsharī**, 1st ed., introduction by Imīl Yaʿqūb. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut-Lebanon, 2001.